

ترشيد النفقات العامة كآلية للمساهمة في تحقيق الاستدامة المالية في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 2024/2000.

Rationalizing public expenditures as a mechanism to achieving financial sustainability in Algeria : an analytical study for the period 2000_2024 .

قريم محمد*¹، شياذ فيصل²

¹ جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل ، الجزائر، mohamed.grimed@univ-jejl.dz

² جامعة سطيف ، الجزائر، fachi04@yhoo.fr

تاريخ النشر: 2025/06/30.

تاريخ القبول: 2025/06/27

تاريخ الاستلام: 2025/05/14

ملخص:

حولنا من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على آليات ترشيد الإنفاق العمومي في الجزائر الذي بات هاجسا للدولة خصوصا في الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2024 وهذا لما له من تأثير على استدامة السياسة المالية . حيث تناولنا مختلف الآليات التي استعملتها الدولة في ترشيد النفقات العمومية مع دراسة نتائجها على الإنفاق العام. كما إبراز الصعوبات المتوقعة واقترح الحلول المناسبة للتغلب على الآثار المصاحبة لتطبيق هذه الآليات من اجل المساهمة في تحقيق استدامة مالية خصوصا في ظل الإصلاح المالي الحالي. حيث توصلت الدراسة إلى إمكانية تجاوز هذه الآثار إذا أحسن توظيف عوائد ارتفاع أسعار البترول بفعل الحرب الأوكرانية وذلك من خلال منح هامش حرية أكبر للمسيرين العموميين مع ربطها بمساءلة فعالة من قبل مختلف هيئات الرقابة لضمان شفافية أكبر في صرف المال العام وهذا لن يأتي إلا بأخذ فترة انتقالية أكبر من أجل التكوين الجيد لمختلف المتدخلين في المالية العمومية للتأقلم مع هذا الإصلاح.

الكلمات المفتاحية: نفقات عامة , استدامة مالية ، جزائر

ترميز JEL: H50, H59 , H59

Abstract: Through this study, we shed light on the mechanisms for rationalizing public spending in Algeria, which has become a major concern for the state, particularly in the period from 2000 to 2024, due to its impact on the sustainability of fiscal policy. We address the various mechanisms used by the state to rationalize public expenditures, examining their impact on rationalizing public spending. expected difficulties and proposes appropriate solutions to overcome the impacts associated with implementing these mechanisms in order to contribute to achieving financial sustainability, The study concluded that it is possible to control public spending and overcome the effects of rationalization mechanisms if the exceptional revenues resulting from the rise in oil prices due to the Ukrainian war are properly used.

Keywords : public expenditures . financial sustainability . Algeria .

JEL Classification Codes: H50, H59 , H59

I - مقدمة :

تتميز عوائد النفط بتقلباتها المستمرة في الأسواق العالمية، مما يجعل الدول النفطية تشهد تقلبات حادة في موازاناتها نتيجة تذبذب مدا خيل الجباية البترولية. و الدولة الجزائرية في مقدمة الدول التي تسعى جاهدة إلى إيجاد التوازن الأمثل في ميزانيتها خصوصا بعد التدهور الذي عرفته أسعار المحروقات منذ منتصف سنة 2014 وهو ما حتم عليها البحث عن موارد أكثر ثبات مع الضغط على النفقات العامة إلى أقصى قدر ممكن. ومن المعلوم أن تنوع الإيرادات لن يتأتى إلا في المدى البعيد أو المتوسط على الأقل وعليه بات لزاما على هذه الدول التدخل في العنصر الثاني " التحكم في الإنفاق العام من خلال ترشيده إلى أقصى قدر ممكن "، وهذه الورقة البحثية تدرس مدى قدرة آليات الترشيذ على التحكم في الإنفاق العام بما يسمح بتحقيق استدامة المالية خصوصا بعد تبني نهج جديد لميزانية الدولة مبني على الأهداف المقترنة بالنتائج والذي يسعى إلى تحكم أفضل في الإنفاق العام مستقبلا بغية تحقيق هذه الاستدامة.

مما سبق وبالنظر إلى أهمية دراسة قدرة الدولة على التحكم في الإنفاق العام وتأثير تزايدده على الاستدامة المالية يمكننا طرح الإشكالية التالية :

إشكالية الدراسة:

ما مدى قدرة الدولة الجزائرية على ترشيذ النفقات العامة للمساهمة في تحقيق الاستدامة المالية ؟

فرضية الدراسة :

تقوم الدراسة باختبار الفرضية التي مفادها أن تغير آليات ترشيذ النفقات العامة خصوصا التي جاء بها الإصلاح المالي الجديد في الجزائر تمنح للدولة القدرة على التحكم الجيد في الإنفاق العام بما يساهم بتحقيق استدامة المالية خصوصا في المدى المتوسط.

الهدف من الدراسة :

نسعى من خلال هذه الدراسة لبلوغ الأهداف التالية

- 1_ تعريف النفقات العامة ودراسة كيفية تقسيمها في الجزائر وفق مختلف قوانين المالية .
- 2_ دراسة تطور النفقات العامة بالجزائر للفترة 2000 _ 2024 ومعرفة مختلف الآليات التي استخدمت لترشيدها .

- 3_ دراسة مدى قدرة هذه الآليات على ترشيذ الإنفاق وبالتالي المساهمة في تحقيق الاستدامة المالية .

منهج الدراسة :

حتى نتمكن من الإجابة على الإشكالية المطروحة وتحليل أبعادها اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي لفهم تركيبة وكيفية تطور النفقات العامة في الجزائر وتحليل مختلف الآليات المتبعة في ترشيدها.

ترشيد النفقات العامة كآلية للمساهمة في تحقيق الاستدامة المالية في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 2000/2024.

أهمية الدراسة : يعتبر التحكم في الإنفاق العام احد أهم العوامل التي تساعد في تحقيق استدامة السياسة المالية للدول حيث أصبح هذا التحكم موضوع الساعة خصوصا مع التزايد المطرد في النفقات نتيجة لمختلف الظروف الدولية السائدة وخصوصا الجيوسياسية والتي تتميز بعدم الاستقرار مما خلق جو من التنافس نحو التسليح و بالتالي المزيد من الإنفاق والجزائر ليست في منأ عن هذه الظاهرة حيث حاولت التحكم في نفقاتها العامة من خلال تبني نهج جديد من خلال إصلاح المالية العمومية .

الدراسات السابقة :

لقد تناولت العديد من الدراسات هذا الموضوع ومن عدة جوانب ومن هذه الدراسات مقال بعنوان : ظاهرة تزايد النفقات الحكومية و إجراءات ترشيدها في الجزائر للفترة 2010_2018 للباحثين حمارة محمد وداجي كريمو المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية (حمارة و داجي، 2021، صفحة 8_22) وكذلك مقال اخر بعنوان دراسة قياسية لاثر النفقات العمومية على الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر خلال الفترة 2000/2020 للباحثين عبد النور بلعطار و محمد رضا توهامي مجلة ابحاث و دراسة التنمية (بلعطار و تهامي، جوان 2024، صفحة 28_43) الى دراسة اخرى تحت عنوان ظاهرة تزايد النفقات العامة في الجزائر واهم محدداتها للفترة 1970/2016 للباحثين مطاي عبد القادر وعمر دلال (مطاي و عمر دلال، 2020، صفحة 41_57) بالاضافة الى العديد من الدراسات الاخرى التي تناولت هذا الموضوع لكن مايلاحظ ان هذه الدراسات توقفت في احسنها سنة 2020 وهو ما جعلها تجمع على نظرة تشاؤمية لمدى قدرة الدولة الجزائرية على التحكم في الانفاق العام لتحقيق استدامة مالية خصوصا بعد تدني اسعار البترول ابتداء من سنة 2014 الى انهيارها تماما في فترة جائحة كورونا حيث خلصت جلها الى عدم قدرة تحمل الاثار العكسية المصاحبة للاليات الجديدة المتبعة في التحكم في الانفاق العام في ظل تقلص الايرادات لكن وبعد انحسار جائحة كورونا وتحسن اسعار المحروقات نتيجة للحرب الاكرانية اعطت هذه العوامل هامش جديد للمضي قدما في الاصلاحات المالية من خلال ادخال العديد من الاليات على التسيير العمومي خصوصا في شقه المتعلق بالنفقات العامة وهي الاضافة الجديدة التي اتت بها هذه الدراسة .

2_- الإطار المفاهيمي للنفقات العمومية في الجزائر وتقسيماتها:

بغية إشباع الحاجات العامة تستخدم الدولة ما يسمى بالنفقات العامة والتي تعتبر أهم أدوات السياسة المالية للدولة.

2-1_تعريف النفقات العامة: يختلف مفهوم النفقات العامة من بلد لآخر ومن حقبة زمنية لأخرى وذلك لاختلاف مفهوم الخدمة العامة التي تهدف إلى إشباع الحاجات العامة باستخدام هذه النفقات خصوصا في ظل تنوع النظم السياسية واختلاف نظرتها إلى الخدمات العامة، التي يمكن تقديمها إلى المجتمع، لكن كل التعريف تجتمع على أن "النفقة العامة تعني استخدام مبلغ من المال من قبل هيئة عامة لتحقيق منفعة عامة. (رويلي و بويق، 1992)

2.2_تقسيم النفقات العامة في الجزائر:

لقد جاء القانون العضوي 15/18 المتضمن القانون الإطار لقوانين المالية بمفاهيم جديدة في تقسيم النفقات العمومية ، فبعد ان كان هذا التقسيم يعتمد على النمط الكلاسيكي لتقسيم نفقات الدولة أي تقسيم وظيفي يجعل من هذه النفقات ثلاثة أقسام الأول للتسيير والثاني للتجهيز والقسم الثالث للقروض و التسبيقات (القانون 84/17) أصبح هذا التقسيم يتماشى مع الرؤية الجديدة لميزانية الدولة المبنية على الأهداف حيث ادخل مفهوم جديد لنفقات الدولة و سماها الأعباء وقسمها حسب عدة معايير بدا بالنشاط فالطبيعة الاقتصادية ثم الوظائف الكبرى للدولة وأخيرا حسب الهيئات الإدارية المكلفة بإعداد الميزانية و تنفيذها المادة 28 من القانون العضوي 15/18 (15/18، 2018، صفحة 11) .

ويعتبر التقسيم حسب النشاط أهم هذه التقسيمات حيث قسمت المادة 5 من المرسوم التنفيذي 354/20 المؤرخ في 30 نوفمبر 2020 أعباء الدولة حسب النشاط إلى حافظة البرامج، • البرنامج، • البرنامج الفرعي، • النشاط، • النشاط الفرعي، عند الاقتضاء . حيث يسمح هذا التقسيم بمعرفة وجهة نفقات و مستوى تنفيذها وتمثل حافظة البرامج مجموعة من البرامج التي تعمل على المساهمة في تنفيذ السياسات العمومية بينما يشكل البرنامج إطار التسيير العملي لهذه السياسات التي تتبعها الدولة ويكون اعتماد برنامج تابع لحافظة وزارية يخص عدة وزارات أو مؤسسات عمومية بعد موافقة مسبقة من رئيس الحكومة أما البرنامج الفرعي فيمثل تقسيما وظيفيا للبرنامج .بينما يعتبر النشاط تقسيما عمليا للبرنامج يسهل معرفة مستوى تنفيذ السياسات المتبعة و حجم الاعتمادات المطلوبة، المخصصة والمنفذة. ويمكن أن يتضمن النشاط أنشطة فرعية توضح أكثر مستوى التنفيذ .

3_ آليات الترشيح في ظل المفهوم التقليدي والمفهوم الحديث للميزانية في الجزائر:

يقصد بترشيح النفقات تحقيق أكبر قدر من النفع العام للمجتمع بأعلى درجة من الكفاءة الممكنة . (خلفة و حنطاطة، 2020، صفحة 559) وهو ما سعى إليها القانون 17/84 الذي يعتبر بمثابة القانون الإطار لقوانين المالية الجزائرية وهو عبارة عن نص شامل يجمع الممارسات التشريعية والتنظيمية المتفرقة في القوانين والمراسيم ، ورغم كونه القانون المرجعي لقوانين المالية إلا أنه لا يملك القوة الإلزامية عليها كونه صادر عن نفس السلطة ونفس الكيفية (Denedeni، 2002)، إن هذه الخاصية سمحت للحكومات المتعاقبة التدخل بوضع آليات ترشيح النفقات وتنفيذها كلما اقتضت الضرورة بغض النظر فيما إذا كانت تخالف أحكام هذا القانون (17/84) حيث شكلت حلول ظرفية للعجز الموازياتي المتفاقم دون أن تعطي العلاج النهائي لهذه المشكل بما يساهم في تحقيق استدامة مالية للاقتصاد الوطني ككل مما عجل بإصدار قانون عضوي جديد رقم 15 /18 كأولى الخطوات في طريقا لإصلاح الشامل للنظام الموازياتي للدولة .

ترشيد النفقات العامة كآلية للمساهمة في تحقيق الاستدامة المالية في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 2000/2024.

1.3_ آليات ترشيد النفقات في الجزائر في ظل ميزانية البنود : منذ أواخر سنة 2014 تدخلت الحكومة الجزائرية بالعديد من الآليات الهادفة الى ترشيد النفقات العمومية لتقليل العجز المتفاقم في الموازنة العامة الناتج عن التراجع الحاد في الإيرادات التي صاحبت التدني في أسعار المحروقات.

ومن المعلوم أن الميزانية في الجزائر هي ميزانية بنود أي تعتمد على استهلاك الاعتمادات المدرجة في بنود الميزانية دون أن تأخذ أهداف معينة لتقييم على أساسها نتائج هذا الإنفاق، "النتيجة تحدد على مدى تقدم نسبة استهلاك الاعتماد" ولما كانت أغلب الاعتمادات تبلغ مع نهاية السنة و لبطئ الإجراءات المتعلقة بتنفيذ النفقة العمومية "حسب قانون 07/23 المتعلق بالمحاسبة العمومية (الامر بالصرف ثلاث مراحل: الالتزام، التصفية و الأمر بالدفع، المحاسب العمومي مرحلة الدفع) " (قانون 23_12 المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي، 2023) يضطر الأمرون بالصرف في نهاية السنة المالية إلى تسريع هذه العمليات بغض النظر عن الإسراف المصاحب لها وهذا من أجل تحقيق نتائج متقدمة في استهلاك الأغلفة المخصصة لهم بغية الحصول على نفس القدر من الاعتمادات أو أكبر في السنة الموالية. وهو ما يجعل هذه الآلية سببا للتبذير وعدم رشادة النفقات العمومية في الجزائر.

وعليه كان تدخل الدولة على مستوى الميزانية من أجل كبح التزايد المستمر في النفقات سواء من خلال إبطاء دورة النفقة أو تقليص النفقات من خلال الاعتماد على الفراغات القانونية المصاحبة لقوانين المالية وسنبين هذه الآليات حسب طبيعة كل نفقة سواء كانت نفقات تسيير أو نفقات التجهيز.

1.1.3_آليات ترشيد نفقات التسيير:

تعتبر التعليمية رقم 348 المؤرخة في 25 ديسمبر 2014 والصادر عن الوزير الأول (وزارة المالية ، 2015) أولى الإجراءات في مجال ترشيد النفقات حيث نصت في شطرها المتعلق بنفقات التسيير على ما يلي:

1. تعليق عمليات التوظيف الجديدة دون أخذ الموافقة من الوزير الأول واللجوء إلى إعادة نشر المناصب المالية الموجودة قدر الإمكان.
2. التحكم في نفقات التسيير المرتبطة بالمناصب الأخرى.
3. تقليص التكفل بالوفود الأجنبية التي تزور البلاد.
4. الحد من الندوات والتظاهرات عديمة الجدوى.
5. الحد من إنشاء المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري مع ترشيد تنظيم وتسيير المؤسسات الناشطة .

1.3.2_آليات ترشيد نفقات التجهيز: نصت تعليمية الترشيد السابقة على العديد من الإجراءات

التي تهدف إلى تقليص نفقات التجهيز العمومي وبصفة استعجالية وسنوجزها فيما يلي:

1. منح الأولوية لإتمام المشاريع التي انطلقت في الآجال المحددة ولا تحمل أي تغيير في التكاليف المقررة سابقا.

2. بالنسبة لمشاريع البرنامج الجاري: تجميد كل العمليات التي لم يتم الانطلاق فيها وتأجيلها إلى وقت لاحق وكذا عدم تبليغ رخص البرامج إلا للمشاريع الذي لها بعد اجتماعي ولها أولوية وطنية حيث يتم ترتيب المشاريع من قبل الأمرين بالصرف وفقا للتعليمية رقم 3251 المؤرخة في 3 مارس 2015 والصادرة عن وزارة المالية لتقوم الحكومة بعد ذلك بوضع قائمة اسمية للمشاريع المجمدة (imf، 2015) .

3. فرض تأجيل المشاريع اقتناء السيارات الإدارية خلال سنة 2016.

4. العمل على تسقيف النفقات العمومية من خلال التعليمات الصادرة ابتداء من سنة 2016 والتي تحدد في كل مرة الحد الأقصى المسموح به للإنفاق حسب الولايات.

5. تقليص الحسابات الخاصة للميزانية مع غلق كل حسابات التخصيص الخاص المتعلقة بميزانية التجهيز بما في ذلك الحساب الخاص بالبرنامج الخماسي 2015-2019 المتعلق بتوطيد النمو الاقتصادي والذي يحمل الرقم 143.302 ودمج كل هذه الحسابات في حساب واحد يحمل الرقم 145.302 الذي عنوانه حساب التسيير للعمليات الاستثمارية العمومية المسجلة بعنوان ميزانية الدولة للتجهيز حيث نصت المادة 07 من المرسوم التنفيذي رقم 11 لسنة 2017 والمتعلق بإنشاء هذا الحساب على إجراء جديد يتعلق بتجميد الالتزامات على هذا البرنامج إلا في حدود الاعتمادات المتوفرة أي أن الأمرون بالصرف ملزمون بتقديم التزامين الأول قانوني والثاني محاسبي وفي حدود اعتمادات الدفع الموجودة فقط ولم يتم رفع هذا الإجراء إلا في قانون المالية لسنة 2022.

2.3_آليات الترشيذ في ظل القانون العضوي 15/18 :

تهدف الدولة من خلال هذا القانون إلى وضع آليات جديدة لتحكم في الإنفاق العام تتميز بالثبات والوضوح بعيدا عن الاستعجال الذي كان يطغى على الآليات القديمة حيث نصت المادة 23 (loi organique 18/15 relative lois des finances ، 2018) من هذا القانون على أن تفتح الاعتمادات المالية بموجب قوانين المالية لتغطية ميزانية الدولة وتخصص حسب البرامج لتحقيق مجموعة من الأهداف الواضحة والمتناسقة حيث يسمح وضع أهداف مسبقة وقبل تنفيذ أي نفقة عمومية بتسهيل عملية الرقابة من خلال اقتباس النتائج ومقارنتها بالأهداف المسطرة.

أيضا جاء هذا القانون بإجراءات جديدة في مجال حسابات الدولة حيث نصت المادة 65 منه على أن تمسك الدولة محاسبة ميزانياتية، تنقسم إلى محاسبة الالتزامات ومحاسبة للإيرادات والنفقات مبنية على مبدأ محاسبة الصندوق كما تمسك الدولة محاسبة عامة لجميع عملياتها قائمة على مبدأ معاينة الحقوق والواجبات.

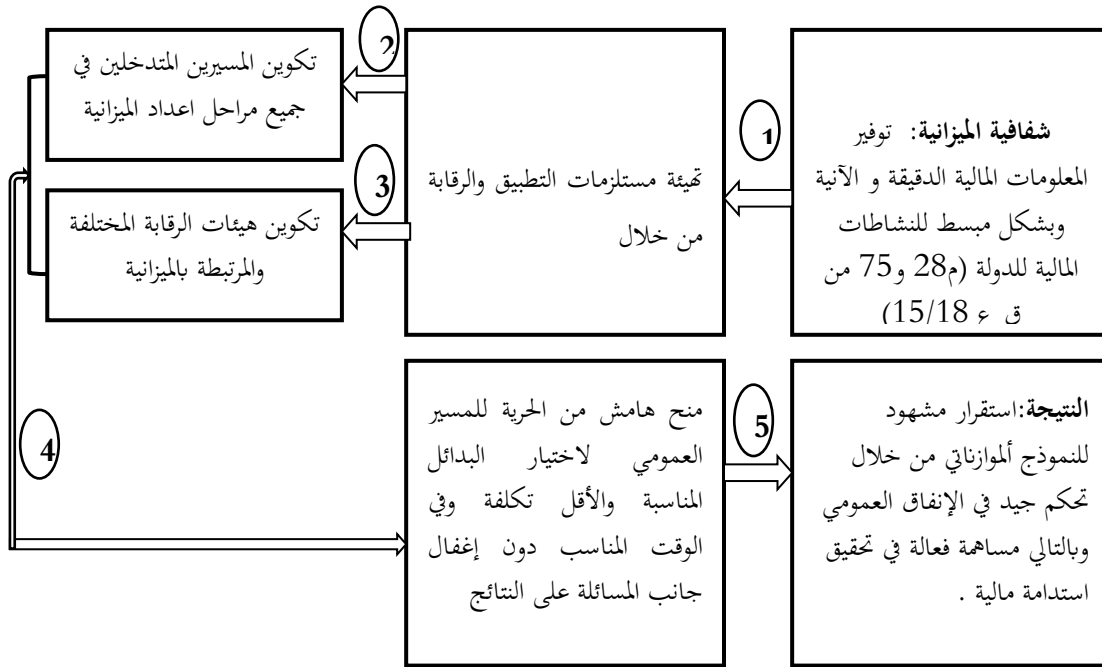
كما تمسك الدولة محاسبة تحليلية للتكاليف تهدف إلى تحليل تكاليف مختلفة الأنشطة الملترزم بها في إطار البرامج ويجب أن تكون حسابات الدولة منظمة وصادقة وتعكس وضعيتها المالية بدقة.

ترشيد النفقات العامة كآلية للمساهمة في تحقيق الاستدامة المالية في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 2000/2024.

- ويمكن إجمالاً أن نلخص أهم الآليات في مجال ترشيد النفقات فيما يلي:
- أ- **مناقشة الميزانية:** حيث يمكن لأفراد المجتمع الاطلاع على تصور الدولة فيما يتعلق بإدارة مواردها المالية حيث أن الدولة أصبحت مطالبة من خلال التقارير الإفصاح عن المعلومات المالية الدقيقة و الموثوقة و الآنية لمختلف النفقات العمومية. (عطية، 2005)
- ب - **المسؤولية للمسيرين:** حيث استبدل مصطلح الأمر بالصرف بمصطلح المسير العمومي مع منح جانب من الحرية في تحديد الأهداف وطريقة صرف النفقات للوصول إلى النتائج المرجوة مقابل المساءلة.
- ج- **الاعتماد على الرقمنة:** مع التقيد بمجموعة من المؤشرات العلمية للرفع من أداء البرامج الانفاقية للوصول إلى النتائج المرجوة من خلال أحسن فعالية في صرف المال العام.

والشكل البياني يوضح أهداف هذا الإصلاح في مجال صرف النفقات العامة:

الشكل رقم 01: رسم تخطيطي يوضح الأهداف والوسائل التي يسعى إليها الاصطلاح الموازناتي للتحكم في الإنفاق العام من خلال الترشيح



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على منشورات المديرية العامة للميزانية بوزارة المالية

4_ تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر و أسباب تزايدها للفترة 2000_2024:

وبتحليلنا للجدول رقم 01 و بالاعتماد على الرسم البياني رقم 01 في الملحق نلاحظ أن الزيادة في النفقات كانت متوافقة مع الزيادة في الإيرادات من سنة 2000 حتى سنة 2014 أين بدأت الإيرادات في التراجع نتيجة لتظهور أسعار المحروقات وهو ما عجل بإطلاق حزمة من الإجراءات التقشفية المذكورة

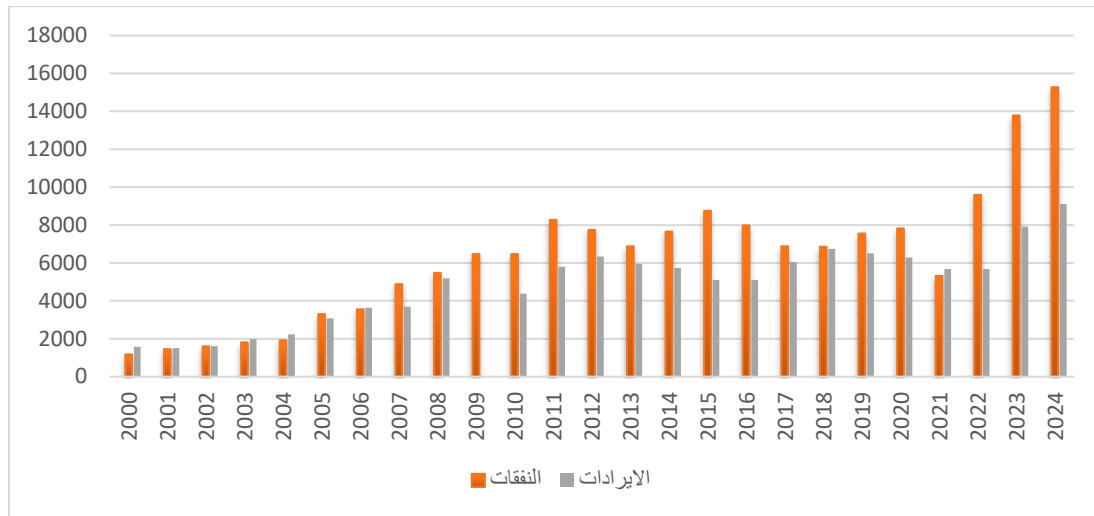
سابقا لتبدأ النفقات في التراجع بداية من سنة 2016 حيث انخفضت من 7656.2 مليار دينار لتبلغ 5314.5 مليار دينار سنة 2021 لتعاود الارتفاع مجددا لمجرد تحسن أسعار البترول ودخول الإصلاح الميزانياتي حيز التطبيق ابتداء من سنة 2023 لتصل إلى 15275.28 مليار دينار كأكبر ميزانية منذ الاستقلال بسبب الزيادات في الأجور والتدخلات الاجتماعية الأخرى لكن تبقى هذه الزيادة في معظمها ظاهرية فقط وهذا بفعل تخفيض قيمة العملة (الدينار) حيث انخفضت قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار من 87,9039 دج لكل واحد دولار سنة 2014 إلى 140 دج لكل دولار سنة 2024 (www.bank-of-algeria.dz).

الجدول 01 : خاص بالنفقات والإيرادات بين (2000_2024) الوحدة مليار دج

السنوات	النفقات	الإيرادات	السنوات	النفقات	الإيرادات
2000	1176.1	1578.10	2012	7745.5	6339.3
2001	1452.40	1505.5	2013	6879.80	5957.5
2002	1602.3	1603.2	2014	7656.20	5738.4
2003	1811.1	1974.4	2015	8753.70	5103.1
2004	1920.00	2229.7	2016	7984.20	5110.1
2005	3302.90	3082.5	2017	6883.22	6047.9
2006	3555.75	3639.8	2018	6854.90	6751.4
2007	4882.20	3687.8	2019	755.20	6507.9
2008	5474.6	5190.8	2020	7823.10	6289.73
2009	6468.9	3676.00	2021	5314.5	5686.22
2010	6468.9	4379.6	2022	9588.43	5683.22
2011	8272.56	5790.1	2023	13786.8	7901.91
			2024	15275.28	9105.30

المصدر : (بالنسبة للنفقات بالاعتماد على قوانين المالية لسنوات 2000_2023 وبالنسبة للإيرادات بالاعتماد على تقارير البنك المركزي لمختلف السنوات حتى 2019 متوفرة على الموقع : www.bank-of-algeria.dz أما بالنسبة لإيرادات 2019 -2024 فتم الاعتماد على قوانين المالية للسنوات الموافقة لها) .

الشكل : 02 رسم بياني يوضح تطور النفقات مقارنة بالإيرادات للفترة (2000-2024)



المصدر : من اعداد الباحثين اعتمادا على الجدول رقم 01

النتائج المحققة من الآليات السابقة :

بالرغم من تدعيم آليات الترشيد السابقة بأجهزة رقابية من خلال تفعيل القانون 08/08 والمتعلق بالمتنشفية العامة للمالية وكذا الأمر رقم 20/95 والمعدل بالأمر 02/10 المتعلق بآليات الرقابة التي يمارسها مجلس المحاسبة وكذا إنشاء أجهزة التفتيش على مستوى الوزارات من أجل الوقوف على مدى التطبيق الصارم لهذه التعليمات، إلا أن هذه الإجراءات لم تستطع تقليص النفقات العمومية حيث ورغم التراجع الذي عرفته سنة 2016، 2017، 2018 أي بعد دخول التعليمات السابقة حيز التنفيذ عاودت الارتفاع في سنة 2022 و استمرت في الارتفاع السريع حتى 2024 (الجدول رقم 01) .

هو ما يعنى عدم فعالية هذه الآليات وعجزها عن تقليص النفقات والذي يرجع عموما إلى لجوء الدولة الاضطراري للتمويل غير التقليدي بطبع النقود (6500 مليار دينار أي ما يعادل 56 مليار دولار) في الفترة 2017_ 2019 حسب البيانات الرسمية لبنك الجزائر (الموقع السابق للبنك على الشبكة) وهو ما صاحبه تدهور في قيمة الدينار حيث سرع من نمو التضخم وهو ما أثر على المستوى العام للأسعار لتصبح هذه النفقات ظاهرية ليس لها أي تأثير على تحسين الأوضاع المعيشية للأفراد ، وهناك عاملان آخران لا يقلان أهمية عن العامل الأول واحد يتعلق بظاهرة الفساد التي صاحبت عدم الاستقرار السياسي لهذه الفترة السابقة ، والآخر يتعلق بزيادة نفقات الدفاع الوطني حيث تطورت الاعتمادات المخصصة للميزانية الدفاع الوطني من 1047 مليار دينار في قانون المالية لسنة 2015 إلى 2926 مليار دينار جزائري في قانون المالية لسنة 2024 (قوانين المالية 2015-2024) وهذا راجع للظروف الاستثنائية التي يعرفها العالم بصفة عامة ودول الجوار بصفة خاصة بالإضافة إلى الإجراءات السابقة.

حاولت الدولة تقليص النفقات المتعلقة بالدعم الموجه إلى المواد الأساسية وهذا من خلال فتح العديد من الورشات بغية دراسة آليات رفعه أو توجيهه إلا أن الخوف من تفاقم الأوضاع الاجتماعية وما قد ينجر عنه من أزمات قد تعصف بالأمن القومي جعل الدولة تواصل في هذه السياسة. إن عدم القدرة على التحكم في الإنفاق يؤثر بشكل مباشر على استدامة السياسة المالية للدولة لكونها تعبر على مدى قدرة الدولة في مواصلة تنفيذ نفقاتها في ظل مستوى معين الإيرادات دون الوقوع في العجز وهو ما عجزت عنه جل السياسات الانفاقية المتبعة في الجزائر مما نهج جعلها جديد يعتمد على التخطيط المزا نياتي المتوسط الأجل حيث اعتمد لأول مرة في قانون المالية لسنة 2023 بتوقع حجم النفقات والإيرادات لثلاث سنوات اللاحقة (202_2024_2025) " الجدول 2 " بناء على نظرة تفاؤلية خصوصا بعد ارتفاع أسعار البترول حيث تم التوسع في الإنفاق بصورة غير مسبقة منذ الاستقلال لاسيما في النفقات الاستثمارية وهذا بغية رفع الناتج الداخلي الخام من 247.62 مليار دولار سنة 2023 إلى 400 مليار دولار سنة (imf, 2015). 2026 .

الجدول رقم 02 : توقعات حجم قيمة الإيرادات و النفقات للسنوات 2024_2025_2026 والمدرجة في قانون المالية لسنة 2024 (مليار دج)

السنوات	النفقات	الإيرادات
2024	15275.2	9105.3
2025	15900.0	9537.2
2026	15705.6	9881.9

المصدر : قانون المالية لسنة 2024 الجريدة الرسمية رقم 86 الصفحة 59

الخاتمة :

على ضوء ما سبق يتضح جليا ان التحكم في الأنفاق العام في الجزائر لا يزال بعيدا بما يضمن تحقيق أهداف السياسة المالية للدولة ورغم تبنيها سياسة إصلاحية شاملة للمالية العامة إلا أن هذا الإصلاح لا يزال يعاني من عدة صعوبات بدأت تظهر منذ بدا تطبيق أول قانون للمالية في ظل هذا الإصلاح (قانون المالية لسنة 2023) خصوصا في شقه المتعلق بالنفقات العامة ولعل أهمها مايلي :

الصعوبات التي تواجه تطبيق الإصلاح الموازناتي :

1. إن التحول الكلي من نظام تقليدي للموازنة مبني على المركز المالي إلى نظام جديد مبني على البرامج والأهداف لبلوغ نتائج محددة سابقا يتطلب حتما المرور بمرحلة انتقالية تسمح بتهيئة مستلزمات التطبيق،

ترشيد النفقات العامة كآلية للمساهمة في تحقيق الاستدامة المالية في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 2000/2024.

حيث لابد من توفير التكوين اللازم للأعوان المتدخلون في المالية العمومية لاكتساب الخبرة الإدارية والمحاسبية اللازمة (الكرخي، 2015، صفحة 172).

هذه العملية التكوينية عرفت بداية متعثرة على مستوى وزارة المالية بسبب جائحة كورونا حيث صدرت الإرسالية رقم 3308 في 4/11/2021 والتي تضمنت تحضير الإطارات والموظفين لبرنامج التكوين المتعلق بالقانون العضوي (15/18)

وكذلك فإن النصوص التنظيمية المرافقة لهذا القانون لم تصدر إلا بداية من شهر نوفمبر 2020 (أول نص تنظيمي كان في 22 نوفمبر 2020) رغم صدور القانون في 2018 وهذا راجع الى عدم الاستقرار السياسي الذي ميز هذه الفترة. إن نقص التكوين سيشكل ذريعة للمسيرين عند صرف النفقات في حال وجود أي تبذير للمال العام.

2. اعتماد القانون الجديد على الأنظمة الرقمية، حيث تلعب البرمجيات دورا أساسيا في تنفيذ الميزانية وبعضها يتسم بنوع من التعقيد مع احتوائه على مفردات جديدة مثل تقييم الأداء وقياس الفاعلية والكفاءة . وكذلك في المجال المحاسبي فإن الانتقال من محاسبة الصندوق إلى محاسبة الذمة المالية يتطلب تكويننا جيدا في المحاسبة بينما معظم القوانين الأساسية للقطاعات المتدخلة في تنفيذ الميزانية لا تزال توظف تخصصات من خارج المحاسبة خصوصا بعد عمليات إدماج أصحاب عقود ما قبل التشغيل.

3. الاقتباس الذي ميز هذا القانون من أنظمة دولية خاصة في المواد التي تهدف إلى التحكم في النفقات العمومية ما هي مرحلة الاستعداد التي منحت لأجل تطبيقه وهي 5 سنوات من 2018 إلى غاية أول قانون مالية سنة 2022 هي نفسها المدة التي نص عليها القانون العضوي الفرنسي لقوانين المالية LOLF من سنة 2001 لتطبيق 2006 لكن من القدرات الإدارية والفنية التي تملكها هذه الدول باعتماد نفس المدة للشروع في تنفيذه. (أكل، 2021، صفحة 44_69)

ولضمان فعالية التحكم في الإنفاق العام في ظل الإصلاح الميزانياتي الجديد يجب إتباع التوصيات التالية :

1. تطبيق القانون العضوي الجديد على مراحل من أجل تدارك التأخر في عمليات التكوين والتأهيل للأفراد الناجم عن جائحة كورونا وكذلك تأخر صدور القوانين التنظيمية المرفقة له بسبب الأزمة السياسية التي مرت بها البلاد.
2. إحداث ثورة في مجال التوظيف خصوصا للأعوان المتدخلين في جميع مراحل الإنفاق العمومي من البحث عن الكفاءة في التخصصات المناسبة مع الارتقاء بمستوى التكوين للعاملين على مستوى إدارة الميزانية والخزينة.

3. التكوين الجيد لموظفي هيئات الرقابة" مجلس المحاسبة المنقشية العامة للمالية، مختلف المتقشيات على مستوى الوزارات.
 4. إعادة توزيع النفقات بناء على أدائها الاقتصادي من خلال اختيار أفضل البدائل لإشباع الحاجة العامة و بأقل تكلفه.
 5. اختيار الولاية كجماعة إقليمية لتطبيق هذا الإصلاح كمرحلة أولى تسمح للموظفين باكتساب التجربة خصوصا وان ميزانية الولاية لا تختلف كثيرا عن ميزانية الدولة ويسهل تطبيق جميع خيارات الإصلاح بما فيها الإصلاح المحاسباتي الجديد المبني على معايير IPSAS المخطط الوطني الجديد.
 6. إنشاء مخابر للبحث في المالية العامة على مستوى مصالح وزارة المالية بالتنسيق مع مختلف الجامعات والمدارس المختصة هدفها الارتقاء بالنظام المالي للدولة عامة من خلال خلق نموذج لنظام مالي يراعي خصوصيات الاقتصاد الجزائري .
- أخيرا وجب التنبيه إلى ضرورة توظيف الإيرادات الناجمة عن الطفرة في أسعار المحروقات نتيجة الأزمة الأوكرانية لتبني إصلاح مالي متين يسمح بأداء اقتصادي أفضل ومستوى عام من الإنفاق متحكم فيه لكن على ما يبدو سيكون صعب إذ بمجرد الاطلاع على قانون المالية لسنتي 2023 و 2024 نلاحظ زيادة كبيرة في نفقات التسيير حيث انتقلت من 13786.8 مليار دينار سنة 2023 الى 15275.2 مليار دينار سنة 2024 وهذا ناتج عن إقرار زيادة في الأجور وكذلك استحداث منحة جديدة تتعلق بالبطالة ناهيك عن الظروف الجيوسياسية المتوترة و التي تتطلب المزيد من الإنفاق العسكري حيث كان الأولى استغلال هذه الإيرادات الاستثنائية في سياسة مالية تؤدي إلى تقليص الإنفاق في المجالات غير الضرورية وزيادة النفقات الاستثمارية التي تسمح بتنويع المداخل خصوصا خارج المحروقات مع المحافظة على استقرار العملة لتفادي الزيادات الظاهرية للنفقات العامة وهو ما يمنح أداء أفضل للاقتصاد الجزائري ويجعله أكثر استدامة .

الإحالات والمراجع :

- 1_ مجيد الكرخي . (2015). *النشاط المالي لدولة . عمان الاردن : دار المناهج .*
- 2_ صالح الزويلي . (1992). *اقتصاديات المالية العامة . الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية .*
- 3_ عطية صالح سلطان . (2005). *دور موازنة البرامج والاداء في دعم قرارات التنمية . دمشق: المنظمة العربية لتنمية.*
- 4_denedeni yahia . (2002). *la pratique du systeme budgetaire de l etat . alger: opu.*

ترشيد النفقات العامة كآلية للمساهمة في تحقيق الاستدامة المالية في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 2000/2024.

5_ .براهيم خلفه نادية حنطاطة. (19 12, 2020). ترشيد النفقات العامة كآلية لعلاج عجز الميزانية العامة للدولة . مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية ، صفحة 559.

6_ عبد القادر مطاي، و فؤاد عمر دلال. (2020). ظاهرة تزايد النفقات العامة في الجزائر واهم محدداتها دراسة تحليلية للفترة 1970_2016 جامعة الشلف . مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي المجلد 04 العدد 02 ، 41_57.

7_ .محمد حمزة، و كريمو داجي. (2021). ظاهرة تزايد النفقات الحكومية واجراءات ترشيدها في الجزائر للفترة 2010_2018. المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والانسانية المجلد 09 العدد 02 ، 08_22.

8_ عبد النور بلعطار، و محمد رضا تهامي. (جوان 2024). دراسة قياسية لاثر النفقات العمومية على الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر الفترة 2000_2020. مجلة ابحاث ودراسات التنمية المجلد 11 العدد 1 ، 28_43.

09_ نجاة قفايفية، و فضيل رايس. (2021). عجز الميزانية العامة للدولة بين تزايد النفقات العامة وتراجع اسعار البترول دراسة تحليلية للفترة 2009/2019. المجلة الجزائرية لعلوم المالية العامة المجلد 11 العدد 01 الجزائر جامعة العربي التبسي ، 280 / 294.

10_ محمد اكحل. (28 06, 2021). القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية LOLF وحكامه الانفاق العمومي في فرنسا . المجلة المتوسطة للقانون والاقتصاد ، الصفحات 44-69.

11_ بنك الجزائر . (29 03, 2016). www.bak-of-algeria.dz . تاريخ الاسترداد 01 09, 2022، من www.bak-of-algeria.dz :

12_ القانون 84/17. (1984). القانون الايطار لقوانين المالية المؤرخ في 07/07/1984 .

13.loi organique 18/15 relative lois des finances . loi organique (02 08, 2018). loi organique 18/15 relative lois des finances .

14 .وزارة المالية . (2015). وزارة المالية . تم الاسترداد من www.mf.gov.dz

15 <https://www.imf.org> صندوق النقد الدولي

<https://www.imf.org/ar/Publications/REO/MECA/Issues/2025/04/24/regional-economic-outlook-middle-east-central-asia-april-2025>